مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد الأول ـ يناير 2014م

مناهج الفلسفة والتطورات المجتمعية فى مصر(1938-2007)

هناء حلمى عبد الحميد أبو نعمة(*)

شهدت المناهج الدراسية فى مصر- ومنها الفلسفة*- تغيرات عديدة وفق التغيرات، والتطورات المجتمعية التى شهدتها مصر منذ عام 1922، وحتى عام 2007؛ لذلك عُرضت هذه التغيرات؛ بحيث شملت التغيرات الحادثة فى المناهج التعليمية بشكل عام ،ثم مناهج الفلسفة بشكل خاص وفق التطورات المجتمعية التى شهدتها مصر خلال المراحل التاريخية التى سبق تقسيمها، وهى: مرحلة الليبرالية (1938– 1952) ,ثم المرحلة الناصرية (1952 – 1970)، ثم مرحلة حكم الرئيس السادات (1970– 1981)، ثم الفترة الحالية ومختلف التطورات التي شهدتها هذه الفترة ،والتي بدأت من (1981، وحتى الآن).

أولاً: مناهج الفلسفة فى مرحلة الحكم الليبرالي (1938-1952):

تطورت حياة المجتمع المصري ثقافيا؛ فهى فترة ترجع إليها حداثة عهد البلاد بالحياة الديمقراطية، وتميزت بتكوين ما يسمى بالرأي العام المستنير الذي كان قوامه الطبقة المتوسطة، وازداد عدد الصحف، والمجلات، وبدأت الحركة الفكرية تضيء الطريق؛ فقد شهد هذا العصر حرية فى الكتابة، والصحافة؛ ونظراً لوجود قدر من الحرية؛ فقد هاجم الكتاب الوطنيون الفساد، والمظالم على صفحات الجرائد، وقد كانت الكتب التي يؤلفها مشاهير الأدب؛ كطه حسين، وغيره دعوة ثقافية ليبرالية تطالب بالإصلاح فى شتى المجالات فى مجتمع محتل محكوم بسلطة ملكية استبدادية، واحتلال بريطاني مباشر، كما ازداد عدد دور التمثيل، والسينما، وكان بعضها يعالج كثيراً من المواقف الاجتماعية بأسلوب ساخر، وازداد عدد النساء العاملات؛ خاصة فى مجال التعليم. وقد شهدت الفترة السابقة جواً سياسياً، ليبراليا ديمقراطياً الى حد كبير لم تشهده البلاد من قبل فقد كانت الحريات مباحة؛ مثل: حرية إنشاء الأحزاب السياسية، والصحف، والمجلات، حرية العقيدة، وحرية الرأي بشكل لم يحدث فى الفترات السابقة؛ التي اتسمت بتقييد الحريات، وممارسة كل أشكال الديكتاتورية.

قد تأثرت مناهج الفلسفة بالتطورات المجتمعية الحادثة فى- تلك الفترة- فقد برزت الدعوة إلى تعليم الفلسفة بعد أن حصلت مصر على حريتها الجزئية بصدور تصريح 1922، وحمل لواء هذه الدعوة كبار المفكرين، والمثقفين فى تلك الفترة؛ أمثال: أحمد لطفى السيد فى جريدته "الجريدة"- الذى أدخل الفلسفة فى التعليم عندما طالب بفتح قسم

(*) مدرس مساعد فى قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة الاسكندرية.
* المقصود بمناهج الفلسفة ؛ الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية الوطنية.

للفلسفة بكلية الآداب فى الجامعة الأهلية التى أُنشئت عام 1925(حليم فريد تادرس، 1998: 12).

وقد تعرض إنشاء قسم الفلسفة فى الجامعة إلى هجوم شديد من اتجاهين متعارضين؛ الأول: يمثله رجال الدين الذين كانوا يخشون زعزعه الفلسفة للعقيدة الدينية للشعب، والثانى: يمثله أنصار التكنيك الذين يرون التقدم على أنه تقدم صناعى، وتكنولوجى، وكانوا يرون أن معاهدنا التعليمية تمتلئ بما أسموه العلوم الكلامية؛ كالتفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والأدب؛ فى حين أن مجتمعنا أحوج ما يكون إلى العلوم الصناعية؛ فما الداعى إذن- من وجهة نظرهم- إلى علم كلامى؛ كالفلسفة إلى معاهدنا التعليمية (أنور مغيث،1997: 232). وعلى مستوى الفلسفة- كمقرر دراسى -في التعليم المدرسى المصري؛ فلم تلق الفلسفة اهتماما- هى الأخرى- مما أخّر دخولها - كمقرر دراسي -ضمن مناهجها ؛حيث كان الهدف من التعليم-فى العصر الوسيط- مرتبطاً بالدين، والعقيدة بتدريسهما فى الأزهر الشريف؛ ومن ثم كان التركيز علي تحفيظ الطلاب القرآن الكريم، ثم صار الهدف من التعليم- في فترة من الفترات(عهد محمد على)- الاهتمام بالنواحي العسكرية، والإدارية؛ كأساس لبناء مصر الحديثة؛ فلم يكن للفلسفة أي مكان في مناهج المرحلة الثانوية، أو العليا. وبقدوم الاحتلال البريطاني إلي مصر لم ينل التعليم أي تقدم ملموس؛ حيث استهدفت سياسة الاحتلال البريطاني تخريج جيل غير مستقل منعزل عن القوي السياسية، والاجتماعية التي كانت موجودة في هذا الوقت؛ ونتيجة لذلك لم تكن الفلسفة- أو أي مادة دراسية أخري توقظ شعور المواطنين، ووعيهم- متضمنة في مناهج التعليم (كمال نجيب، وكمال درة ،2000: 64-65).

وقد تمثلت البوادر الأولي للاهتمام بالفلسفة كمادة جديرة بالدراسة في التعليم الثانوي عقب نيل مصر استقلالها المشروط 1922. غير أن البداية للنظر للفلسفة بوصفها مادة دراسية في التعليم الثانوي ترجع إلي عام1938؛ حيث كان قبل ذلك يُدرس مقررا: "علم النفس، والمنطق" لا "الفلسفة" لطلاب الصف الثالث الثانوي بمعدل حصة واحدة أسبوعيا، وكان المعلم يتجنب أي مناقشات حول القضايا الفلسفية؛ وبخاصة المتعارضة التي تكون فوق قدرات الطالب (فتحية حسني،1983: 54).

وبإعلان تصريح 28 فبراير عام 1922 اختلف الأمر تماماً ؛فقد كان هناك صدى كبير لما قام به المصريون من ثورات متتابعة وقد نالت مصر- بهذا الدستور1923- حقوقاً أكبر مما كانت عليه سابقا، وكان نتيجة لصدور هذا الدستور أنه أُدخلت مقررات جديدة للمناهج المصرية الثانوية؛ كالأخلاق والتربية الوطنية؛ لقد كانت الظروف السياسية الجديدة عاملاً مباشراً فى إدخالها؛ فكان ذلك العمل بداية لمشروع قومي يحاول أن يمحو آثار الاحتلال التى كان من بينها محو الشخصية القومية لمصر، والمواطنين، وتكوين أجيال تعيش فى غربة عن وطنها، وتقديم حقائق مشوهة لهم عن ماضيهم،

وحاضرهم، ورسم صورة مزيفة عن المستقبل (محمد عبد الرؤوف خميس،1989: 16). ونتيجة لذلك ظهر أول مقرر للتربية الوطنية عام 1925. ويرجع تأخر دخول هذه المادة ضمن برامج التعليم العام إلى عدة أسباب سياسية؛ أهمها ما تعرضت له البلاد من استعمار، واستغلال باعد بينها ،وبين تحقيق رغبة أهلها فى الاعتزاز بقوميتهم. وفى عام 1925 شملت وزارة المعارف- فى ذلك الوقت- هزة عنيفة امتدت إلى كل مراحل التعليم العام، وفروعه؛ أدت إلى إضافة مادة التربية الوطنية إلى التعليم: الابتدائى، والثانوى، كما تقرر تدريس هذه المادة فى المدارس الأولية، والتحضيرية، ومدارس المعلمين (سعيد إسماعيل، 1972: 68).

وفى نفس العام تم تدريس مادة الأخلاق. وقد اشتملت على الآراء النظرية، والفلسفية بطريقة محدودة، وبُسط المنهج فى الموضوعات العلمية ذات الأثر فى حياة الطالب؛ كالحقوق، والواجبات، والاعتماد على المثل الصالحة (محمود أبو زيد، فاطمة طلبة، د.ت: 86-87). وفى تقرير قدمه أحمد نجيب الهلالى- وزير المعارف وقتها- عام 1935 عن التعليم الثانوى- عيوبه وإصلاحه- رأت وزارة المعارف- آنذاك- اتساع مناهج التعليم الثانوى العام؛ فشرعت فى تخفيفها؛ فحذفت بعض المواد الدراسية- ومنها الأخلاق- بحجة أنها مرتبطة بالدين على أن يكون الجزء الخاص بالتربية الوطنية كما هو دون تغيير، أو حذف للمقرر (وزارة المعارف،1935:10).

وبعد توقيع معاهدة 1936 مع إنجلترا، وحصول مصر على الاستقلال، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، وإنشاء عصبة الأمم كان لذلك أثر كبير فى تعديل نظام التعليم، وتم إدخال مادة الفلسفة ضمن برامج التعليم الثانوى؛ فقد أضافت وزارة المعارف عام 1938 مادة "دروس فى تاريخ الفلسفة" تأليف "إبراهيم مدكور، ويوسف كرم" جنبا إلي جنب مع مبادئ علم النفس، والمنطق في السنة التوجيهية الأدبية؛ حيث أننا لا نستطيع أن نستقل فكرياً إلا إذا دعمناه على أساس قوى فى مرحلة التعليم الثانوى؛ خاصة وأن هذه المرحلة تعد وسيلة التكوين الشعبى والثقافة العامة؛ فأُضيفت هذه المادة الدراسية؛ بهدف الإلمام بالمسائل الفلسفية المختلفة، ومتابعتها فى لحظات نهوضها، وتقدمها، أو ضعفها، وانحطاطها (محمود أبو زيد إبراهيم، 1978: 15).

لذلك فقد كان منهجاً طويلاً يبدأ بمقدمة عن معني الفلسفة، وثلاثة فصول؛ الأول: خاص بالفلسفة الإغريقية مركزا علي السفسطائيين، وسقراط، وأفلاطون، وأرسطو، والثاني: خاص بالفلسفة المسيحية، والحركات العقلية في العالم الإسلامي متناولا الفارابي، وإخوان الصفا، وابن سينا. والثالث: عالج الفلسفة الحديثة بداية من بيكون، وحتى كانط (إبراهيم مدكور، ويوسف كرم،1945: د-هـ-و).

وكان من حق الطالب أن يختار فى الشعبة الأدبية بين منهج الفلسفة، وفروعه، وبين منهج فى الرياضيات، وبعد مُضى عدة سنوات اكتشف أكثر الطلاب سهولة منهج

الرياضيات- وقدرتهم؛ من خلالها فى الحصول على درجات أعلى- مما يساعد على رفع درجاتهم فى المجموع العام؛ لذلك لم يكن فى الشعبة الأدبية فى السنوات الأخيرة لهذا المنهج غير فصول قليلة تدرس الفلسفة، وأغلب الطلاب كانوا يختارون الرياضيات؛ خاصة وأن عدد الحصص المخصصة لها أسبوعياً ثلاث حصص؛ فى حين كانت حصص الفلسفة غير كافية للكتب الثلاثة المقررة (الفلسفة، وعلم النفس، والمنطق). وكان أغلب المدرسين من غير المتخصصين، وكان التوجيه الفنى لهم تابعاً للمواد الاجتماعية، وكان مدرس المواد الاجتماعية مشرفاً على معلم الفلسفة؛ كموجه داخلى، وكلها عوامل ساعدت على ابتعاد الطلاب عن دراسة الفلسفة، والميل نحو دراسة الرياضيات (محمد حسن ظاظا،1976: 7).

ولما كان الوقت المخصص لمنهج الفلسفة لا يزيد عن ثلاث حصص فى الأسبوع؛ فقد عمت الشكوى من عدم استطاعة الأساتذة عرض الموضوعات عرضاً مجدياً فى مثل هذا الوقت البسيط، وجاءت نتيجة الامتحان فى عام 1938 مشيرة إلى أن 16% فقط من الطلاب حصلوا على أكثر من 40% من مجموع الدرجات، وإلى أن الإجابة كانت ضعيفة فى الفلسفة، ومتوسطة فى المنطق وجيدة فى علم النفس؛ ولهذا تم تخفيف المنهج، وانتهى إلى حذف الأجزاء، وأوصت بأن تسود روح التعليل فى المقرر كله، مع العناية بنواحى المعرفة، والوجود والأخلاق، والسياسة، واتخاذ الفلاسفة؛ كسقراط وأفلاطون، وأرسطو، وغيرهم من الفلاسفة؛ كدعائم للفلسفة؛ واعتبارهم؛ كحلقات وصل فيما بينهم، وإغفال حياة الفيلسوف باستثناء أهم الأحداث التى قد تكون ذات أثر كبير فى فلسفته.

وقد أدى ذلك إلى تخفيف حدة الشكوى، لكنها لم تنقطع؛ فاضطر التفتيش إلى إجراء استفتاء عام 1946 لمعلمى الفلسفة، ودارسيها جاءت نتيجته مؤكدة ضرورة الاهتمام بتدريس الموضوعات والمشكلات الفلسفية وتتبع تطورها؛ بدلاً من العرض التاريخى للفلاسفة، كما إنهم أكدوا حقيقة مهمة مفادها أن الفلسفة قد ساعدت الطلاب على اتساع تفكيرهم، وانتظامه، وظهور حرية الرأى فى المسائل الخاصة، والعامة، ودقة الاستنتاج، وقوة النقد، وحسن التعبير، والمران على الجدل؛ ومنذ ذلك الحين اقتصرت الدراسات الفلسفية على شعبة الآداب من السنة التوجيهية بمعدل خمس حصص أسبوعيا بعد حذف الأخلاق بموجب تقرير الوزير الهلالى(وزارة المعارف العمومية، 1948: 20-21). ويُلاحظ أنه لم يكن للفلسفة مكانا ضمن مناهج التعليم الثانوى المصري إلا فى مرحلة متأخرة أثناء حكم الاحتلال البريطانى، وكان تعليمها يُجرى وفق البرامج الرسمية الاستعمارية بعدد ساعات تدريسية أقل مقارنةً بغيرها من المواد الدراسية الأخرى، وينحصر محتواها على بعض الموضوعات الجافة التى تعمل على تبليد الذهن

بالحفظ، والاستظهار (ولقد كانت هذه الموضوعات كثيرة تعبر عن عديد من الفلسفات ووجهات النظر المختلفة؛ وربما يرجع ذلك إلى التحرر الفكرى الذى كانت تشهده مصر فى هذه الفترة "الليبرالية" كما سيتبين من خلال الدراسة التحليلية)، وطرائق التدريس التلقينية التى لا تناسب طبيعتها؛ فقد كان معلم الفلسفة محاصراً بعديد من الضغوط السلطوية التى تمنعة من النقاش مع طلابه فى أى موضوع؛ من شأنة يثير التفكير لدى الطلاب؛ بحجة أنها موضوعات أعلى من مستوى الطلاب العقلية.

ثانياً: مناهج الفلسفة ومرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970):

أ- مناهج الفلسفة والمناهج الجديدة (المرحلة الأولى 1952– 1958):

فى أعقاب ثورة 23 يوليو 1952 حدثت تغييرات أساسية فى النواحى السياسية المصرية؛ وازداد شعور البلاد بالقومية والعربية والانتماء والولاء للهوية المصرية بشكل خاص والقومية العربية بشكل عام ونتيجة لهذه الظروف السياسية الجديدة حدثت تغييرات عنيفة فى السياسة التعليمية للخطط، والمناهج الدراسية، وتطورت؛ بحيث تعكس الفكر الثورى؛ فقد صار هناك اهتمام خاص بجميع المناهج الدراسية التى تبرز القومية المصرية، والهوية، والثقافة المصرية (محمد سليمان شعلان، ويوسف خليل، 1971: 90-91).

لذلك ولأول مرة منذ عام 1938 تم تغيير مقرر الفلسفة واستُبدل به مقرر جديد عام 1954/ 1955 وهو مقرر مشكلات فلسفية للصف الثالث الثانوى؛ ليتلاءم مع أهداف حكومة الثورة- وقتها- والتى أعادت بناء النظام التعليمي؛ لربطه بأهدافها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ لذلك اقترحت السياسة التعليمية الجديدة أن المواد الدراسية يجب أن تكون علي هيئة مداخل، أو مشكلات؛ وعلي ذلك تم تعديل منهج الفلسفة؛ ليكون في صورة مشكلات (وهذا يبرر اختيار عنوان المقرر؛ ليصير مشكلات فلسفية)؛ وبناء على ذلك أصبح هناك حصة لعلم النفس تُدرس فيها الشخصية، وحصتان للفلسفة تُدرس فيهما مشكلات الأخلاق، والسياسة، والوجود. وكان الغرض من ذلك أن يحدد الطلاب المشكلات، ويتعرفوا الحلول التي قدمت لها؛ بواسطة المفكرين، والفلاسفة (كمال نجيب، محمد كمال درة،2000: 68).

وأشار مؤلفو الكتاب- فى مقدمته- (1954: أ) إلى أنه تم تعديل هذا المقرر؛ بما يتفق مع الهدف الذى تتوخاه السياسة التعليمية الجديدة فى عهدها الجديد؛ لذلك فهذا الكتاب محاولة أُريد بها مسايرة الظروف المجتمعية الجديدة، وإزالة الغموض الذى يُلابس مفهوم الفلسفة فى الأذهان خاصة لمن يجهلونها بأنها متعالية عن الواقع؛ فأُختير ثلاث مشكلات (الخلقية، والفلسفية، والنفسية) تتصل بحياة الإنسان فى كل زمان، ومكان، ووُضحَت الحلول التى قُدمت لها من خلال المذاهب الفلسفية المختلفة.

ولم يستمر هذا المقرر طويلاً بعنوانه السابق؛ بل تم تغييره إلى عنوان: "مسائل فلسفية" عام 1956/1955، ولكن موضوعات "المشكلة الخلقية، والفلسفية، والنفسية" ظلت كما هى للصف الثانى الثانوى، وتغير الوضع بالنسبة لمقرر مسائل فلسفية لطلاب الصف الثالث الثانوى؛ إذ ُضمن هذا المقرر موضوعاً عن "المشكلة المنطقية" الحق، و الباطل؛ تأليف زكى نجيب محمود؛ وبذلك أُضيفت حصة للمنطق يُدرس فيها الحق، والباطل؛ من خلال المنطق الصورى.

وقد أكد توفيق الطوي، وزكى نجيب محمود، وعبده فراج (1955: 3-4؛ 1956: 3-4) ما أشار به مؤلفو الكتاب السابق- "مشكلات فلسفية"- إلى أنه قد عُدل منهج الفلسفة؛ كى يتناسب مع متطلبات السياسة التعليمية الجديدة فى عهد الثورة (وهى أن المواد الدراسية يجب أن تكون علي هيئة مداخل، أو مشكلات).

ونص مؤلفوا الكتاب على ذلك بقولهم: "وقد سايرنا هذه السياسة المحمودة فى كتابنا ما أمكنا ذلك؛ ومن ذلك أننا عندما عرضنا المشكلة المنطقية قدمنا فى ثناياها دراسات من المنطق القديم، والحديث، ومن نظرية المعرفة، ومن تاريخ الفلسفة؛ مما يساعد القارئ على تصور المشكلة، وتتبع تطورها، وتفهم خباياها، وأسرارها. والهدف من دراسة هذا الكتاب لا يتمثل فى إلمام الطالب بتفاصيل هذه المشكلات؛ ولكن تحديد المشكلة فى أوسع مجالاتها، واكتشاف الأضواء التى أُلقيت عليها من جميع الزوايا؛ وبذلك يأتى هذا الكتاب بعديد من الدراسات التى تثير فى الذهن عديداً من المعانى التى تساعد على تكوين المواطن الصالح؛ وبهذا نُسهم- ولو بقدر ضئيل- فى تحقيق الغاية التى تبغيها السياسة التعليمية فى عصرها الجديد".

ويرجع السبب فى تغيير عنوان المقرر من مشكلات فلسفية إلى مسائل فلسفية؛ كما أشار مؤلفو دليل إعداد معلم الفلسفة لكتاب مسائل فلسفية عام 1955؛ أنه قد تم تغيير عنوان المقرر إلى مسائل فلسفية؛ وليس مشكلات فلسفية؛ لأن المسألة تفترض أن هناك جانبا معلوما، وأخر غير معلوم؛ والغرض منها استخلاص المجهول من المعلوم؛ لكن المشكلة تؤكد دائما المجهول، والمبهم، والغامض وحده (السيد محمد وآخرون، 1957: 8). وبرغم تغيير عنوان الكتاب إلى مسائل فلسفية؛ تحدث مؤلفوه فى مقدمة كتابهم- بعنوانه الجديد- على أنها مشكلات؛ وليست مسائل؛ وقد ظهر ذلك واضحاً فى النص السابق ذكره لتوفيق الطويل، وزكى نجيب محمود، وعبده فراج.

ويدُل ذلك على الارتجالية، والعشوائية فى تخطيط مقررات الفلسفة، وتأليفها، وسيطرة الأسلوب الشكلى فى تغييرها، وتطويرها.

وبالنسبة لمقررات التربية الوطنية، فقد كان نتيجة ما مر به المجتمع من تغيرات مهمة؛ فكان لها نصيب كبير من التغيير؛ بما يتلاءم مع هذه الظروف الجديدة؛ لا سيما

وأن هذا المقرر يساعد على تأكيد مشاعر الولاء، والانتماء للوطن؛ فقد زاد الاهتمام به؛ حيث أُدخل فى المرحلة الابتدائية، وأصبح المنهج يستهدف تأكيد الاتجاه العربي إلى جانب الاعتزاز بالوطنية المصرية؛ من منطلق أن لهذه المادة تأثيراً فعالاً فى تنمية مشاعر الولاء، والانتماء، وخدمة الأغراض التى تساند الوطن العربي الكبير فى عهد الثورة. وقد انعكس فى بعض موضوعات هذه المقررات؛ كحقوق المواطن، وواجباته، وأصول مقومات القومية العربية، والمنظمات العربية القائمة، وأبرز مشكلات الوطن العربي (سعيد إسماعيل على، 1972(أ): 69؛ وفتحية حسنى، 1980: 47-48). وفيما يخُص "التربية الوطنية"؛ كمقرر دراسى فى المرحلة الإعدادية، والثانوية؛ فقد كانت تُدرس فى الصف الأول الثانوى وسمى المقرر بـ: "دراسة المجتمع المصري"، وخُصص له ثلاث حصص أسبوعياً، وأصبحت موضوعات التربية الوطنية فى المراحل: الابتدائية، والإعدادية، والثانوية مكملة لبعضها البعض؛ بغرض تنمية الوعى القومي، والاجتماعى، وشملت المقررات مجموعة من الظواهر، والمشكلات الاجتماعية ودور الحكومة، والشعب فى إصلاح هذه المشكلات (سعيد إسماعيل على، 2005: 186-187).

أما بالنسبة "لعلم الاجتماع"؛ فلم يكن له أى قيمة تذكر فى التعليم الثانوى إلا بعد ثورة 1952؛ فقد كان علم الاجتماع معرضاً لعديد من عوامل التردد، والإخفاق؛ فبرغم أن هناك فروعاً متعددة من العلوم الإنسانية قد استطاعت أن تشق طريقها، وتضع لها أصولاً واضحة؛ فلم ينطبق الأمر على علم الاجتماع. وقد كان أول ظهور لمادة "علم الاجتماع" فى مناهج المدرسة الثانوية بعد ثورة يوليو 1952؛ فقد ذكرت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الخاص بالتعليم الثانوى الذى أدخل تدريس مادة "المجتمع المصري" أن هذه المادة قد قررت؛ كأساس لمادة مدرسية أخرى؛ هى: "مبادىء الفلسفة، وأسس علم الاجتماع"؛على أساس أنها لا تعنى بالمناهج العامة، و الخطوط العريضة، والأسس العلمية، والمنهجية التى يقوم عليها العلم. أما "مادة المجتمع المصري"؛ فهى تعنى بدراسة مثل هذه الخطوط، والأسس، والمناهج فى واقع اجتماعى معين؛ وهو "جمهورية مصر العربية" (سعيد إسماعيل على، 1972(أ): 70-73). ونتيجة لذلك برزت الدعوة إلى تدريس علم الاجتماع فى المجتمع المصري؛ فقرر كتاب "مبادئ علم الاجتماع"؛ تأليف: حسن الساعاتى، وآخرون؛ جزء أول: لطلاب الصف الثانى الثانوى، وجزء ثان: لطلاب الصف الثالث الثانوى؛ وبذلك أصبح علم الاجتماع مادة دراسية أساسية منضمة للمواد الفلسفية؛ بمعدل حصتين أسبوعيا لكل صف دراسى على حده حتى عام 1962 (محمد سعيد،2003: 24).

ب- مناهج الفلسفة ومرحلة المناهج الموحدة (المرحلة الثانية 1958- 1964):

اقتضت وحدة مصر، وسوريا 1958 إعادة النظر فى المناهج، وفطن واضعو خطة الدراسة بالمرحلة الثانوية إلى أهمية تعميم الدراسة الفلسفية لجميع الطلاب فى المرحلة الثانوية؛ خاصة وأن سوريا تُعنى بتعليم الفلسفة فى مرحلة التعليم الثانوى- بشعبتيها: العلوم، والآداب- فاقترحوا تزويد طلاب القسم العلمي بدروس فلسفية فى تاريخ العلم، ومناهج البحث؛ ومن ثم وُضع مقرر جديد سمى: "بالثقافة الاجتماعية" قرر على طلاب الصف الثانى الثانوى من شعبة العلوم (حليم فريد تادرس،1998: 12-13).

وقد تضمن هذا المقرر ثلاث وحدات: **الأولى**: وحدة التفكير العلمي؛ وتهدف إلى تعويد الطلاب أساليب التفكير العلمي. **الثانية**: وحدة الأخلاق؛ وتهدف إلى بيان القواعد التى يجب أن يلتزم بها الفرد طوال حياته. **الثالثة**: وحدة التاريخ؛ وتهدف إلى توضيح نضال الأمة العربية، وكفاحها فى سبيل الحرية، والقضاء على الاستعمار. وتعمل الوحدات الثلاث على إعداد الطالب؛ ليكون عضواً اجتماعياً مفيداً فى تفكيره، وسلوكه، ومواطناً صالحا فى أمة لها رسالة حضارية، ومُثل إنسانية، وقومية نبيلة، وبناء جندي شريف فى موكب الزحف المقدس، لتحرير الوطن العربي الكبير. ولما كانت الحصة الواحدة أسبوعياً غير كافية لدراسة الوحدات الثلاث؛ فقد اكتُفى بتدريس اثنتين منها؛ وكل ذلك بهدف استكمال ثقافة الطالب بجوانب من المعرفة لا غنى عنها؛ وهو فى سبيل إعداد نفسه لحياة علمية مقبلة (زكريا ابراهيم وآخرون،1964: 5-6).

ويُلاحظ من موضوعات هذا المقرر، وأهدافه لا تُناسب طبيعة الفلسفة؛ كنشاط عقلى؛ وإنما هى موضوعات أقرب إلى التاريخ، والتربية الوطنية؛ فما علاقة الفلسفة مثلاً بنضال الأمة العربية وكفاحها فى سبيل الحرية والقضاء على الاستعمار وما علاقة أهداف هذا المقرر الفلسفى ببناء جندي فى موكب الزحف المقدس؛ فهى محاولة من جانب السلطة الحاكمة؛ لإبراز توجهاتها السياسية؛ من خلال مادة دراسية سُميَت: بالثقافة الاجتماعية يُدرسها مُعلمو الفلسفة؛ بوصفها مادة فلسفية؛ ولكنها لا ترتبط بالفلسفة على الإطلاق. وأصبحت مقررات التربية الوطنية- وفقا للوحدة بين مصر، وسوريا- تسمى "بالتربية القومية"، أو "العربية"، وأصبح مقرر المجتمع يمتد إلى جميع الصفوف فى التعليم الثانوى باسم "المجتمع العربي" على أن يكون الصف الأول مقصوراً على النظام الاجتماعى، والصف الثانى يدرس النظام الاقتصادى، ثم النظام السياسي فى الصف الثالث (سعيد إسماعيل، 1972 (أ): 71).

وبالنسبة "للأخلاق"؛ لم تكن لها مقرر مستقل؛ بل كان لها نصيب ضمن مقرر: "الثقافة الاجتماعية"- الذى كان من أبرز نتائج الوحدة مع سوريا- إذ تضمن باباً عن:

"الأخلاق" شمل الأخلاق، والحياة العائلية، والأخلاق، والحياة العائلية، والأخلاق والحياة الاقتصادية، الأخلاق، والحياة السياسية، ثم الأخلاق، والحياة الدولية، واستمر حتى عام 1964. وقد تمثل الهدف من هذه الوحدة فى بيان القواعد التى يجدر بالمواطن أن يلتزم بها فى حياته الاجتماعية؛ بمختلف مجالاتها العائلية، والاقتصادية، والسياسية، والعالمية (زكريا إبراهيم، وآخرون، 1964 :7).

وفى عام 1959 عُقد الميثاق الثقافى بين الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العراقية الذى ترك لكل من الجمهوريتين أن تختار لمدارسها الثانوية: إما الفلسفة، أو الاقتصاد، وكان ذلك على سبيل التوفيق بين وجهتى النظر عند المعارضة فى شأن المناهج المتحدة؛ لأن مصر كانت تدرس الفلسفة. أما العراق فكانت تُدرس الاقتصاد؛ فأوحى هذا التنافس المصطنع بين المادتين إلى القائمين بأمر التخطيط للمدارس الثانوية أن يجعلوه تنافساً فى المدرسة الواحدة؛ مما دعا القائمين على شئون الفلسفة من أساتذة الجامعات، والمفكرين إلى إعلان رأيهم فى مقالات صحفية(*) فى جريدتى الأهرام، ووطنى عام 1960/1959 توضح أن هذا الإجراء يُعنى إلغاء تدريس الفلسفة (نقلاً عن: محمود أبو زيد ، 1978: 19-20). وقد كانت هذه المقالات- وغيرها- تعبر عن إبراز دور الفلسفة فى المجتمع، وأهميتها بشكل يؤكد أن إلغاءها سوف يضر بصالح الطلاب، والمجتمع من بعدهم مما كان له أكبر الأثر فى اختفاء الاقتراح الخاص بأن تكون الفلسفة مادة اختيارية مع الاقتصاد، وصار الاقتصاد مكملاً لعلم الاجتماع للصف الثانى الثانوى الأدبى، وخصص لهما حصتان أسبوعياً، واستمرت دراسة طلاب الصف الثانى من القسم العلمي مقرر الثقافة الاجتماعية.

وقُسّم منهج الفلسفة- لطلاب الصف الثالث الثانوى من القسم الأدبى- إلى ثلاثة أفرع: (المنطق، وعلم النفس، ومبادئ الفلسفة، والأخلاق)؛ بمعدل ثلاث حصص أسبوعيا، وقد راعى المنهج التطوير فى الأمور التالية:

- الاتجاه فى دراسة المنطق نحو تكوين التفكير العلمي الصحيح.
- الاتجاه فى دراسة علم النفس إلى بناء الشخصية المتكاملة، والمبدعة.
- العناية فى مبادئ الفلسفة، والأخلاق بدراسة القيم الروحية التى ترفع منزلة الإنسان (وزارة التربية والتعليم،1962: 129).

*ـ أحمد فؤاد الأهوانى "تدريس الفلسفة بين الإلغاء والإبقاء" جريدة الأهرام 1960/4/19. وانظر أيضا: زكى نجيب محمود "لماذا هذه الحرب الجديدة المفاجئة التى شنوها على الفلسفة" جريدة الأهرام 1960/5/8. وكذلك: يوسف مراد "الفلسفة ضرورة حيوية" جريدة وطنى 1960/5/15. وأيضا: عثمان أمين "الفلسفة صانعة التاريخ" جريدة وطنى 1960/5/22.

وتضمن مقرر مبادئ الفلسفة والأخلاق- تأليف "زكريا إبراهيم "- معني الفلسفة، وعلاقاتها بالعلم، والعلاقة بين الإنسان، والفلسفة. وأكد المقرر توضيح مكانة الإنسان في الكون، ثم عرض بعض القيم؛ ممثلة في: الحق، والخير، والجمال، وعرض معني الضمير، ومقوماته، ومعني الخير، والشر، والواجب، ثم المسئولية والجزاء (زكريا إبراهيم، 1962(ب): 257-260).

ج- مناهج الفلسفة، ومرحلة المناهج المطورة (المرحلة الثالثة 1965– 1970):

أدت التطورات المجتمعية الحادثة- خلال هذه الفترة- كظهور فكرة الميثاق الوطنى، والاشتراكية التى نادى بها جمال عبد الناصر فى فترة سابقة- إلى تطور منهج الفلسفة في نهاية الستينيات 1969؛ فقد غَيّر المسئولون عن التعليم محتوى المناهج الدراسية؛ كى يتمشى مع الفكر السياسي الجديد.

فبمجرد الحديث عن الاشتراكية؛ توالى الحديث فى محتوى معظم المناهج الدراسية عن الاشتراكية؛ ومن بينها مقررات الفلسفة برغم أن الدعوة للافكار الأيديولوجية التى تتبناها الدولة، أو ترفضها ليست من مهماتها، ولا أدوارها. وعلى سبيل المثال- لا الحصر- فكان من أهم أهداف تدريس الفلسفة فى هذه الفترة:-

- تأصيل مبادئ الثورة فى نفوس الطلاب ؛حتى يصبح مفهوم الثورة عندهم ثورة على كل فاسد فى المجالات الفكرية، والاجتماعية، والسلوكية؛ لا فى المجال السياسي، والاقتصادى فقط.

- تأصيل الطلاب بفلسفة مجتمعنا الجديد؛ من حيث إنه مجتمع ديمقراطى تعاونى اشتراكى يتساوى فيه الجميع فى الحقوق، والواجبات، وفى مبدأ تكافؤ الفرص.

- تأكيد انتماء الطالب لمجتمعه قومياً، وعقائدياً؛ ليزداد انتماؤه للمجتمع العربي.

- تنمية الاتجاهات الاشتراكية؛ خاصة وأنها الفلسفة التى تقوم عليها الحياة السياسية، والاقتصادية؛ ومن ثم حياتنا القومية ككل؛ فهى التيار العام الذى تتكامل حوله الحياة ككل، وهى المصدر الذى نستمد منه المبادئ، والقيم التى تقوم عليها كثير من تشريعاتنا، وإجراءاتنا الحياتية (وزارة التربية والتعليم، أهداف تدريس الفلسفة فى المرحلة الثانوية، 1964: 31).

ولم يتوقف تأثير هذا التطور المجتمعى على مقررات الفلسفة فحسب؛ بل إن بعض ُكتاب الفلسفة- خاصة فيما يتعلق بطرائق تدريسها- أكدوا فيما ألفوه من كتب- فى هذه الفترة- أن من أهم أهداف الفلسفة تنمية الاتجاهات الاشتراكية؛ فنجد- مثلاً- سعيد اسماعيل على؛ الذى ألف أول كتاب عن طرق تدريس المواد الفلسفية يُفرد فصلا كاملا عن أهداف تدريس الفلسفة من بينها أهداف تنطلق من طبيعة الفلسفة؛ مثل: إشاعة الروح الفلسفية، وتحقيق النظرة التكاملية للظواهر الإنسانية، وغيرها من الأهداف الأخرى،

واختتم تلك الأهداف بما لا يتعلق بالفلسفة؛ وهى تنمية الاتجاهات الاشتراكية. وقد استرسل فى هذا الهدف- بصورة كبيرة- مقارنة بغيره من الأهداف السابقة متناولا بالتفصيل أن من أهم أهداف تدريس الفلسفة غرس بعض الاتجاهات، والمفاهيم، والعادات الاشتراكية؛ من خلال تمجيد الاشتراكية ووصفها بأنها:

1- تسعى؛ لبناء مجتمع تُلغى فيه جميع الفوارق غير الطبيعية، وتُحمى فيه الكفاءات الطبيعية ؛بما يساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

2- تقدم إطاراً كليا ترتبط فيه أبعاد المجتمع المختلفة.

3- تقوم على التعاون على عكس الرأسمالية التى تقوم على التنافس بين مختلف القوى، والطبقات. كما أنها تنادى بالوحدة العربية؛ كهدف أساس لحركة النضال العربي.

4- تجعل الفرد مؤمنا بالله، ورسله، ورسالاته المقدسة، لكنه- فى الوقت ذاته-لا يكتفى به؛ بل يعطيه مفهوما نقديا ثوريا؛ لا رجعيا محافظا؛ فنحن نؤمن بوجود الخالق؛ ولكننا نرفض الاستناد إلى إرادة السماء؛ لتبرير الظلم الاجتماعى، واستمراره.

5- تدعو الإنسان للعمل، واحترامه مهما كانت قيمة هذا العمل، والفلسفة تُسهم فى تأكيد ذلك فهى ليست ترفاً فكرياً؛ فهى تُحث الإنسان على العمل، والانتاج.

6- تحقق الشعور بالأمن لأنها مبنية على التعاون، والاستمتاع بالحياة، وفرصها، والعدالة الاجتماعية بما يُشعر أفراد المجتمع بالحياة الآمنة (سعيد اسماعيل على، 1972(أ): 135-142).

ولم يختلف موقف يحى هويدى عن موقف سعيد إسماعيل على فى تمجيد الاشتراكية، والميثاق الوطنى بدرجة مبالغ فيها؛ حيث جعل الفلسفة، أو النظرية الفلسفية جزءاً من الميثاق الوطنى؛ ففى مقالة فلسفية له بعنوان: "النظرية الفلسفية فى الميثاق" أشاد بما حدث من تطور لفكر الثورة، ورجالها؛ ممثلا فى: ميثاق العمل الوطنى.

كما أشار يحى هويدى (1986: 310-315) إلى أن ميثاق العمل الوطنى قدم لنا نظرية فلسفية متكاملة واضحة الاتجاه، وأوضح أن الفترة السابقة على وضعه قد كانت كافية؛ لتبين طريق فلسفتنا، وأن النظرية الفلسفية التى قدمها الميثاق نظرية للاشتراكية العربية؛ وهى اشتراكية تمثل وجهاً من وجوه الاشتراكية العالمية، كما أنها نظرية لا تقف عند رسم الخطوط العريضة لثورتنا الاجتماعية، والاقتصادية؛ بل تتجاوزها إلى رسم الإطارات التى يتحرك فيها تفكير الإنسان العربى فى الجمهورية العربية المتحدة أياً كان هذا الإنسان سواء أكان عاملاً، أم فلاحاً، أم أديباً، أم فناناً.

ويُلاحظ مما سبق أن يحى هويدى قد جعل الفلسفة جزءاً من الميثاق، أو أنه (الميثاق) أفرز الفلسفة التى تسير عليها الدولة المصرية فى عهد جمال عبد الناصر، وهذا غير

صحيح منطقيا؛ فلا يمكن لأى فكرة سياسية أن تنطلق من فراغ؛ بل وتنتج لنا نظرية فلسفية؛ وإنما كان لوضوح فلسفة الدولة المصرية- فى هذا الوقت- سببا رئيساً فى إيجاد فكرة الميثاق الوطنى، ووضوحها.

ووفق ما سبق مطلوب من الفلسفة؛ كمجال، أو ميدان معرفى أن تسعى إلى توضيح أى أهداف تسعى الدولة، أو رجالها إلى تحقيقها؛ ومن ثم ينعكس ذلك على الفلسفة؛ كمقرر دراسى بأن تسعى إلى تحقيق مثل هذه الأهداف، وهذا ما تم بالفعل؛ وكأننا نتحدث عن مادة التاريخ، أو التربية الوطنية؛ فهم ينطلقون من منظور مخالف لطبيعة الفلسفة التى لا تناصر مذهباً، أو فكراً أيديولوجياً معيناً، وتسعى إلى تدعيمه، ونشره؛ بل تحليله، ونقده؛ لمعرفة مدى ملاءمته لطبيعة المجتمع، ويعتبرونها أداة أيديولوجية يُمارس؛ من خلالها الحفاظ على الوضع السياسي القائم، أو ترسيخه.

وبالفعل استُبدل بمقرر الفلسفة مقرراً جديداً يواكب فكرة الميثاق الوطنى؛ فأعلنت وزارة التربية، والتعليم عن حاجتها إلى كتاب يصلُح لطلاب الصف الثالث الثانوى العام، ووقع الاختيار على كتاب سعيد اسماعيل على الذى اجتاز المسابقة المقررة لذلك بنجاح، بعد اعتماد الكتاب من اللجان الفنية، والمختصة فى تفتيش الفلسفة فى وزارة التربية، والتعليم، ووفق المواصفات المحددة التى أقرتها الوزارة؛ ومن بينها التعرض لآراء الفلاسفة الماديين، والمثاليين، والبراجماتيين فى أثناء مناقشة قضية العلاقة بين الفكر، والواقع، والجبر، والاختيار، والفرد، والمجتمع، والفلسفة، وصلتها بالحياة، والمجتمع، وموقف الميثاق الوطنى من تلك القضايا السابقة. ولقد تم تأليف الكتاب فى ضوء المعايير السابقة، وأُجيز، وطُبع، ووزع على طلاب المرحلة الثانوية داخل مصر، والأردن، والصومال، ودرسه الطلاب فعلا. وأصبح عنوان المقرر "الفلسفة" تأليف "سعيد إسماعيل علي " واشتمل الكتاب علي ثلاثة فصول؛ الأول: أساليب التفكير الفلسفي والعلمي، والثاني الموقف الفلسفي، وخصائصه وخطواته، والثالث بعض المشكلات الفلسفية الكبرى؛ كمشكلة الحرية الإنسانية "الجبر والاختيار"، ومشكلة الشك واليقين "الشك المذهبي، والشك المنهجي"، ومشكلة العلاقة بين الفكر والواقع، وكيف واجهها المثاليون، والماديون، والبراجماتيون، وموقف الميثاق الوطنى من كل مشكلة يتم عرضها (سعيد إسماعيل علي، 1970: 5).

وقد أحدث هذا الكتاب ثورة كبيرة بين عدد كبير من المفكرين، والمثقفين فى مجال الفلسفة، وطرق تدريسها؛ إذ انقسموا إلى فريقين بين مؤيدين، ومعارضين للكتاب، ومؤلفه على حد سواء، وصارت معركة سياسية بين معارضي، ومؤيدى الكتاب، ومؤلفه؛ نتيجة لما يلى:

- عرض الكتاب مجموعة من المذاهب الفلسفية التى يراها البعض على أنها متعارضة مع طبيعة مجتمعنا المصرى؛ مثل: الماركسية، والوجودية.
- عرض الكتاب موضوعات سياسية بحتة تتعلق بالميثاق الوطنى- رغم أنها كانت شرطا من شروط وضع المنهج- التى يعتبرها البعض موضوعات جعلت الفلسفة مغتربة داخله.

ويُعد صلاح العرب عبد الجواد- أحد المفتشين فى دور المعلمين، ومندوب للجنة التعليم فى الاتحاد الاشتراكى العربي– أول من تقدم؛ بتقرير ضد هذا الكتاب إلى وزير التربية، والتعليم (محمد حافظ غانم) فى 1969/8/24 مضمونه الآتى:

1- أن هذا المقرر لا يحقق- فى بعض أجزائه- أهداف المنهج، ولا أهداف المادة، ولا حتى الأهداف القومية.

2- تضمن اتجاهات، وموضوعات معينة لم تكن فى أذهان واضعى المنهج (الماركسية، والوجودية، والبراجماتية)؛ لأنها اتجاهات، وموضوعات لا تتفق فكرياً مع فلسفتنا القومية ، والميثاقية ؛ ومن ثم لم تقرها الوزارة .

ونتيجة لتَضُمن الكتاب موضوعات لم تكن- أصلاً- واردة فى المنهج؛ فقد تضخم حجم الكتاب، وصار أكبر من أن يُدرس فى 26 حصة فى العام الدراسى؛ وهى مجموع حصص مادة الفلسفة؛ بواقع حصة واحدة أسبوعيا وبعد خصم العطلات الرسمية؛ إذ بلغ عدد صفحات الكتاب 240 صفحة.

ثم أخذ يُفند موضوعات كل فصل على حدة وما تصور فيه من أخطاء، ومعلومات، واتجاهات غير مطلوبة، ولا تتفق مع قوميتنا، ولا عقيدتنا الإسلامية، ويضع البدائل لهذه الانتقادات. وفى أخر هذا التقرير أشار إلى أن أسلوب الكتاب فى المناقشة غير علمى؛ بل مناقشة ذات هدف سياسى، وأنه يتخير أسئلة معينة يعرضها بصورة معينة؛ لتحقيق الأهداف التى يبتغيها (لم يشر إلى أى منها). وبناء عليه تم تشكيل لجنة أخرى لفحص الكتاب مرة أخرى، وقرر حذف تلك المذاهب؛ بحجة أنها تشيع مبادئ، واتجاهات هدامة لا يرضى عنها مجتمعنا المصري؛ وهى شروح الماركسية، والوجودية، والبراجماتية (سعيد اسماعيل، 1972(ب): 381-391).

ونتيجة للدعوة المرفوعة ضد الكتاب بشأن تضمنه مجموعة مذاهب فلسفية لا تنمى إلى طبيعة مجتمعنا المصرى؛ نجد مجموعة من المفكرين ثاروا على هذه الدعوة؛ ومنهم مؤلف الكتاب نفسه؛ حيث أرسل مقالة نُشرت فى جريدة الأهرام فى 1970/1/6 يستنكر فيها هذا التقرير الذى يطعن فى اتجاهات الكتاب، ويؤكد أنه يشيع مبادئ، واتجاهات هدامة لا يرضى عنها مجتمعنا المصرى؛ وكان القصد هنا منصباً على ما جاء بالكتاب من شروح للماركسية، والوجودية، والبراجماتية.

واستكمل المؤلف استنكاره لهذا التقرير؛ من منطلق أن أحد هذه المذاهب- وهو الماركسية- يُعد مذهباً يؤمن به ما يزيد على الألف مليون نسمة فى العالم، وهو مذهب مجموعة الدول الاشتراكية التى تقف معنا وتؤازرنا فى مختلف المحن، كما أنه يُعد منبعاً رئيسياً تستفيد منه كل التجارب الاشتراكية فى عالمنا المعاصر.

وأضاف إلى ما سبق تأكيده أن الطريقة العلمية الصحيحة تقتضى- دائما- عرض التيارات الرئيسية بصدد المشكلة المراد دراستها بغض النظر عما إذا كنا نرضى عنها، أو لا نرضى أن على ندق الجرس- دائماً- منبهين إلى ما لا نرضى، وما نرضى عنه، أما الاقتصار على عرض ما يتفق ورأينا فقط؛ فجريمة مروعة فى حق العقل العربى عموماً، والفكر المصرى خصوصاً الذى ارتضى أن يكون فكراً مفتوحاً لكل التجارب. وفى اليوم التالى من نشر هذا المقال ظهر كاريكاتير بريشة الفنان صلاح جاهين يسخر فيه من شطب الماركسية، والفلسفات المعاصرة فى الوقت الذى تقوم فيه الجامعة الأمريكية فى بلدنا بتدرس الماركسية.

وفى نفس اتجاه سعيد إسماعيل، وصلاح جاهين كتب أمير اسكندر مقالة نُشرت بجريدة الجمهورية فى 1970/1/9، وفسر هذه الدعوة بالرجعية، والشد للوراء، وأكد أن حذف شروح الماركسية، والوجودية، والبراجماتية يُعد قمة المهزلة، والمأساة؛ لأننا بذلك نقتل روح النقد لدى طلابنا؛ فإذا لم يكن بوسعنا أن ندرس جميع التيارات الفلسفية المعاصرة دراسة نقدية مستبصرة؛ فلا أقل من أن نعرضها، ونلم بها إلماماً موضوعياً، وعلمياً، وهى الخطوة الأولى لأى موقف نقدى.

وأكد أحمد حمروش فى مقالته التى نُشرت فى 12 يناير 1970 أن هذه الثورة الكبيرة على كتاب الفلسفة يمثل قضية سياسية؛ وليست تعليمية، وكل من يقف وراء إلغاء هذه الفلسفات (الماركسية، والوجودية، والبراجماتية) يحاول خنق الطلاب فى قيود مفتعلة، ولا يعملون على تطبيق ما ورد بالميثاق لوطنى، ولا يدركون أن الجيل الجديد تتاح له فرصة المعرفة من واقع الحياة، ومشكلاتها، والقراءة حول هذه الموضوعات من الكتب والصحف التى لا تفرض حجراً عليها.

وعلى مستوى تضمين الكتاب بعض أبواب الميثاق الوطنى، واعتباره مذهباً فلسفياً أوسع، وأفضل من المذاهب الفلسفية الأخرى ثار مجموعة أخرى من المفكرين؛ أمثال: مراد وهبه الذى نشر مقالة بمجلة الطليعة فى فبراير 1970 ينتقد فيها وضع كتاب الفلسفة الذى استند على ما جاء به الميثاق فى أبوابه المختلفة؛ حيث أن الميثاق لا يُعد مذهباً فلسفياً يقدم نظرية فى المعرفة، أو الوجود؛ لكنه دليل عمل- فى المقام الأول، والأخير- وأكد أن هذا الكتاب مشحون بالتناقض، والأحكام غير الفلسفية، وينقصه

التكنيك الفلسفى. وقد توصل مراد وهبه فى نهايه قراءته للكتاب إلى أن الفلسفة مغتربة داخله.

وقد سار فى نفس اتجاه مراد وهبه؛ أديب دمترى؛ حيث أكد فى مقالة نشرها بمجلة الكاتب فى فبراير 1970 أن كتاب الفلسفة تختفى داخله الدلالة الحقيقية للفكر الفلسفى؛ كسلاح له أهميته فى الصراع الاجتماعى، وغُيِبَت فيه الفلسفة عن الأرضية السياسية، والاجتماعية؛ ومن ثم افتقدت الفلسفة دلالتها الاجتماعية الحقيقية، ودورها؛ كسلاح أساس للتحرير، وانتهى هذا الكتاب بعد عرضه الصراع بين الفلسفات المختلفة إلى التلفيق، والتوفيق والأخذ من كل شئ.

وانتقد هذا الكتاب- أيضاً- محمود أمين العالم؛ من خلال دراسة له عام 1985؛ بعنوان "ثلاث مواقف، وثلاث نصوص فى الفلسفة" أكد تأثر محتوى مقررات الفلسفة- ومنها: كتاب الفلسفة- بالتطورات السياسية الحادثة فى مصر؛ وخلال نقده للكتاب المذكور أكد تعبير محتوي موضوعاته عن دعوة أيديولوجية قومية تحررية تقدمية، ولم يُخف انتمائه للنص الرسمي (الميثاق الوطنى)؛ فقد كان يستمد منه منطقه، ورؤيته. وقد رد عبد الله إبراهيم (1986: 275-299) على هذه الدراسة (محمود أمين العالم)، وانتقدها؛ لافتقادها معايير، ومحكات منطقية تمت فى ضوءها عملية تحليل محتوى كتب الفلسفة الصادرة فى الفترة من 1938 حتى 1970، وحُددت نقاط النقد لدراسة محمود أمين العالم فيما يلى:

- أن هذه الدراسة تقع فى أحد أبعاد الموقف النظرى للمنهج؛ ممثلاً فى بعد المجتمع من المنظور الأيديولوجى- فقط- دون الأخذ فى الحسبان طبيعة المتعلم فى المرحلة الثانوية؛ من حيث خصائصه، واحتياجاته العقلية، وإمكانيات المعرفة الفلسفية التى تُقدم له لإشباع مثل تلك الاحتياجات.

- أن الوقوف عند حد المدخل الأيديولوجى فى نقد مقرر الفلسفة سوف يحمله ما لا يطيق؛ لأنه سيكون موجهاً توجيهاً أيديولوجياً فى المقام الأول على حساب طبيعة المتعلم، وما يمكن أن تقدمه الفلسفة؛ من خلال منهجها؛ وفقا لطبيعتها المعرفية.

- وجود تناقض فى حكم دراسة محمود أمين العالم على كتاب الفلسفة؛ حيث جاء الكتاب فى مجمله انتقائياً توفيقياً بين النزعة الدينية والقومية، ووجد حكم آخر بأنه يغلب عليه طابع الاستعلاء القومى، وبالطبع لا يستقيم الحكم بالاستعلاء القومى، والتوفيق بين النزعة الدينية، والقومية؛ فالمسألة هنا ليست مسألة استعلاء قومى، لكنها معالجة لقضايا فلسفية من منظور حياتنا الاجتماعية كما عبر عنها الميثاق، وتمت المعالجة بشكل تطويعى، وليس تلفيقى ولا معنى للقول- إطلاقاً- بالاستعلاء القومى.

ويؤكد سعيد إسماعيل على (1972(أ): 239-240) أن قضية تدريس هذه المدارس، أو المذاهب الفلسفية المعاصرة داخل، وخارج أروقة الوزارة (بعد طرحها على الرأى العام)؛ خاصة بعد اطلاع كُتاب من اليسار، واليمين عليها؛ إذ بهم يثورون، ويتهموه بأنه يمينى، ويسارى فى وقت واحد؛ حيث وصفه اليساريون بأنه يمثل الفلسفة الرجعية، ووصفة اليمينيون بأنه ذو اتجاهات سياسية خبيثة لا تتفق مع اتجاهاتنا القومية. وبسؤال سعيد إسماعيل على عن حقيقة هذا الخلاف الذى دار بينه، وبين عديد من المفكرين، والتربويين بشأن هذا الكتاب قال ما يلى: "دعينى اتحدث بحرية عن كتابى الذى ألفته وصدر عام 1968 والذى جاء معبراً عن الميثاق الوطنى لأوضح وجهة نظرى فيه وأروى ما حدث لى بشأن هذا الكتاب؛ فقد كان سبباً فى هجوم كثير من الكتاب، الصحفيين وغيرهم ومنهم "مراد وهبة" فقد قال إنى "بحشر- بأقحم الميثاق فى كل حاجة من نص المنهج " وهو لا يعلم إننى لو لم أفعل ذلك لن يدخل كتابى المسابقة... لقد كنا فى عام 1967 فى حالة إحباط شديدة وأنا من النوع الذى لو تعرض لإحباط أو أزمة أهرب من البحث العلمى فقد كنت مسجلا للدكتوراه على عكس الناس وأنا هربت من شغلى وقلت وأشتغل بهذا الموضوع ويكفى أن اسمى سوف يكون مكتوباً على كتاب للثانوية العامة سيتناوله الطلاب لا فى مصر فقط ولكن فى السودان، والصومال والأردن والعجيبة إننى فزت فى التأليف وكثيراً لم يتوقع هذا الفوز حسبونى رجلاً كبيراً فى السن ومن هؤلاء الناس محمد حسن ظاظا".

"... ورغم إنى ضمنت "الميثاق" فى محتوى الكتاب إلا أن البعض اتهمنى بأننى لم أضمن كل أهداف الميثاق الوطنى فى الكتاب وإننى ابتعدت عن أهدافه وأخذت أروج لفلسفات معادته للدين والاسلام والفكر الثورى كالماركسيه، والوجودية، والبرجماتية وكان من بين هؤلاء "صلاح العرب عند الجواد" أمين اللجنة الاشتراكية فى ذلك الوقت ورفع دعوى ضد الكتاب لوزير التربية والتعليم وقتها "محمد حافظ غانم" وأقر فيها ما سبق... ولكنى بعدها بيوم واحد أرسلت شكوى فى جريدة "الأهرام" وكان وقتها "هيكل" رئيس مجلس إدارة الجريدة ومن المعروف إنه كان "العقل المدبر" لجمال عبد الناصر "وأتعرض الأمر عليه وقامت حريقة لم تهدأ بشأن "الماركسية" افتكرونى بدافع عن الماركسية من غير ما يقرؤا الكتاب هاجموا الوزارة، لكن بعد قراءتهم للكتاب وجدوا نقدى للماركسية وانقلبت الدفة عليا مرة أخرى ومراد وهبة وأديب دمترى هاجمونى. وكذلك محمود أمين العالم انتقدنى ولكن بمنتهى الأدب وهو مهذب وعقلانى.... وكل من هاجمنى لم يأخذ فى اعتباره إن ذلك كتاب مدرسى لو كتاب للجمهور أعبر بحرية تامة

لكن هذا كتاب مدرسى محدد برأى الحكومة لا أعبر فيه عن رأى ولكن أكتب آراء متعددة وفى النهاية أعبر عن رأى الحكومة".

وجدير بالذكر أن مؤلف كتاب الفلسفة "سعيد إسماعيل على" انطلق من تأليفه هذا الكتاب على أساس حتمية التوجيه الاجتماعى للمواد الفلسفية- حيث أشار (1972 (أ): 87)- إلى أن المواد الفلسفية يأتى فيها التوجيه الاجتماعى فى الأصل، والصميم؛ لأن الفلسفة تُعد الإطار الأيديولوجى للمجتمع، وفضلاً عن ذلك؛ فهناك عدد آخر من الظروف، والتغيرات التى جعلت هذا التوجيه حتمى؛ كالاهتمام بالأسس الاجتماعية للتربية، وانتشار الأفكار الاشتراكية، وغيرها من التغيرات الأخرى.

ويؤكد عبد المرضى السعدنى (*) أن تضمين الميثاق لم يكن قاصراً على مناهج الفلسفة؛ فقال" حتى اللغة العربية أدخل فيها "الميثاق" الميثاق أصبح للجميع فقد كان ذلك مصيبة كبرى فى التعليم". وتوجيه الفلسفة– كمجال معرفى أو كمادة دراسية- أيديولوجيا (فى فترة الرئيس جمال عبد الناصر) لم يكن مقصوراً على تبنى وجهات نظر الميثاق الوطنى؛ بل امتد إلى تبنى كثير من وجهات النظر الأيديولوجية؛ فيقول محمود أمين العالم (*) "إننى سعيت– من خلال الفلسفة الماركسية- إلى إنصاف الطبقة العاملة من طغيان الطبقات المسيطرة، وهذا يحتم التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها المختلفة رغم كل ما يتبدى- وقتها- من عوامل القهر، والسيطرة". ومن ثم تكمن أهمية الفلسفة- كما يحددها مراد وهبه(**) "فى طبيعتها العقلانية، والتنويرية؛ من أجل التنوير وإعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو أمر هام، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين إعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً".

وجدير بالذكر أن مبادئ الميثاق الوطنى؛ كالاشتراكية، والديمقراطية قد أثرت فى كافة المجالات: الاقتصادية، والأدبية، والفنية؛ فقد كان ذلك المناخ العام الذى ساد فى هذه الفترة من حكم الرئيس جمال عبد الناصر، يؤكد ذلك سعيد إسماعيل على(***)؛ حيث قال "مجتمعنا الذى كنا نعيش فيه وقتها والذى لا يزال الحاكم فيه هو المسيطر على كل شىء ليس فى الصناعة، التجارة، الزراعة ولكن التعليم أيضاً وأحياناً يمحو حكام قبلهم ويزيفون التاريخ لمصلحتهم ومن يأتى بعدهم يفعل ذلك فلا توجد أمانة أو مصداقية بهذا الشأن وبالنسبة لكتابى "الفلسفة" كانت الدولة تريد أن توطد وتوثق خطى "الميثاق الوطنى" وهذا الأمر لم يحدث فقط فى "الفلسفة" بل فى جميع المواد الدراسية فحاسبوا

* مقابلة شخصية بتاريخ 2008/5/13 .
* مقابلة شخصية بتاريخ 2008 /7/11 .
** مقابلة شخصية بتاريخ 2008/11/18 .
*** مقابلة شخصية بتاريخ 2008/7/16 .

مؤلفيهم أيضاً كما تحاسبونى". ويتضح من الحديث السابق اتسام حكومة جمال عبد الناصر بالسيطرة على كافة أنظمة الحياة؛ ومنها: النظام التعليمى، ومناهجه الدراسية؛ حيث إنه سَيّس التعليم؛ لخدمة الأغراض السياسية التى تسعى الحكومة لنشرها داخل المجتمع. وبناء على ما سبق فإن عملية وضع المناهج الدراسية؛ ومنها: منهج الفلسفة لم تكن مجرد مسألة فنية؛ بل قضية سياسية من الدرجة الأولى، وتعد دليلاً على أن النظام السياسي كان يدافع عن فكره، ويحاول نشره داخل مناهج الفلسفة الدراسية فى تلك الفترة؛ فقد كانت تجسيداً عن تلك الأيديولوجية السائدة، ولا يسمح بالخروج عنها. وبرغم هذه المشكلات التى أُثيرت حول هذا الكتاب ومحتوى موضوعاته استمر تدريسه لفتره طويلة امتدت بعد وفاة جمال عبد الناصر.

د- مناهج الفلسفة ومرحلة الوحدة الثقافية لدول ميثاق طرابلس (1970- 1971):

لم تظهر أى مقررات دراسية للفلسفة خلال هذه الفترة؛ إذ استمر كتاب الفلسفة الصادر عام 1970/1969 حتى عام 1976 دون تعديل، أو تغيير.

ثالثاً: مناهج الفلسفة ومرحلة حكم الرئيس محمد أنور السادات (1970-1980):

بمجرد الحديث عن السلام العالمى، والانفتاح الاقتصادى ومواكبة التطورات العلمية الحديثة-؛ وهى الأفكار التى سادت فى عهد الرئيس السادات الذى تولى حكم مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر- توالى التحديث فى محتوى معظم المقرات الدراسية، وحاولت أن تساير التطور العلمي، وخصائص العصر، وتأقلمت المقررات بالتطورات المجتمعية- وقتئذ- والفلسفة من ضمن هذه المقررات.

ففي عام 1976 أجرى المركز القومي للبحوث التربوية دراسة لتطوير المناهج المدرسية فى ضوء الأهداف العامة للمجتمع المصري؛ وبناء على ذلك صدر القرار الوزاري رقم 3 بتاريخ 1975/2/2 بتشكيل لجان موسعة (14 لجنة)؛ لمراجعة المناهج الدراسية المقترحة للمواد الأدبية، والعلمية فى مراحل التعليم العام، وسوف يبدأ تنفيذ المنهج المقترح فى الفلسفة عام 1976-1977 على النحو التالى:

1- منهج مبادئ علم الاجتماع للصف الثانى الثانوى أدبى (حصة أسبوعياً).
2- منهج مسائل فلسفية للصف الثالث الثانوى أدبى مستوى عام (حصة أسبوعياً).
3- منهج فلسفة القيم للصف الثالث الثانوى أدبى مستوى خاص (حصة أسبوعياً).
4- منهج علم النفس للصف الثالث الثانوى أدبى (حصة أسبوعياً).
5- منهج المنطق ومناهج البحث(مبادئ التفكير العلمي) للصف الثالث الثانوى أدبى مستوى عام (حصة واحدة أسبوعياً) (المركز القومى للبحوث،1975: 4: 7).

وبالنسبة لمقرر "مسائل فلسفية؛ تأليف: "زكي نجيب محمود وآخرون"، وتناول هذا المقرر قضايا بارزة من مختلف العصور؛ فمن العصور القديمة: الفلسفة الإغريقية

"مشكلة النظر في طبيعة الوجود؛ من حيث الثبات، والتغير"، ومن العصور الوسطي: "مسألة العدل، وحرية الإرادة، وأثر الفكر العربي في التمهيد للنهضة الأوروبية"، ومن العصور الحديثة: "بعض الاتجاهات الحديثة في التفكير؛ كالاتجاه العقلي في فلسفة ديكارت، والاتجاه التجريبي في فلسفة بيكون، والاتجاه النقدي في فلسفة كانط"، وعرض بعض المدارس الفلسفية المعاصرة؛ مثل: الهيجيلية، والمنهج الجدلي، ثم الوجودية، ومعني الحرية، ثم البرجماتية (زكي نجيب محمود وآخرون، 1980 :134-135). ونلاحظ أن خطة التطوير هذه فتحت مجال آخر لتدريس الفلسفة؛ كمستوي خاص سمي بـ: "فلسفة القيم"؛ بدأ تدريسه عام 1977 تأليف "زكى نجيب محمود، وآخرون" ثم أُلغى عام 1982، واقتُصر فقط علي تدريس كتاب: "مسائل فلسفية" كمستوي عام (محمد سعيد زيدان، 1999 :114- 115).

وقد راعت مقررات الفلسفة، وأهدافها التطورات الحادثة؛ خاصة فيما يتعلق بمواكبة التطورات العلمية الجديدة؛ والدعوة للسلام والتعايش السلمى؛ فعلى سبيل المثال- لا الحصر- نجد أن من أهم أهداف تدريس الفلسفة فى هذه الفترة:-

1- تكوين عقلية الطالب؛ من خلال الدراسة الفلسفية؛ بما يتلاءم مع تطور العلوم، والفنون فى العصور الحديثة.

2- تنمية القدرة على التفكير الفلسفى فى مجال العلم، والحياة.

3- تدعيم الاتجاه النقدى الذى يواكب الثورة العلمية الحديثة (زكى نجيب محمود وآخرون، 1979 :5-6).

4- خلق الشعور بالولاء للعروبة، والقومية، والوحدة، وإبراز المعالم الأولية، والمبادئ الأساسية للأيديولوجية المصرية الجديدة؛ تمهيداً لأن يتابع الشباب- بعد ذلك- جهودهم النظرية، والعملية؛ لإقامة صرح هذه الأيديولوجية فى المستقبل؛ باعتبار أن ذلك العمل من المهمات الرئيسة الملقاة على عاتقهم؛ حيث يتحدد بعد ذلك الإطار العقائدى الذى نحتاج إليه فى المرحلة الحالية.

5- إبراز قيمة الفكر فى تحقيق السلام الدولى، والتفاهم الدولى، والتعايش السلمى، ومحاربة الاستغلال، والأنانية، ونشر المحبة، والصداقة بين كل شباب العالم على أساس احترام الاستقلال الذاتى، والتعاون السلمى فى شتى مجالات الحياة (سماح رافع محمد، 1976: 28-29).

وفيما يتعلق بمقرر التربية الوطنية؛ فقد حظى بأهمية كبيرة؛ لتزايد الإيمان بأهمية هذه المادة، وقيمتها؛ فأصبحت ضمن برنامج الدراسة فى كافة الصفوف الثانوية؛ بواقع حصة واحدة أسبوعياً، وكانت موضوعات كل مقرر تتمم بعضها بعضاً، وكلها تركز

على أهمية الانفتاح على العالم، والسلام العالمى، وأهمية استخدام الأسلوب العلمي فى تشخيص واقعنا، ومشكلاته (فتحية حسنى، 1980 : 52).

رابعاً: مناهج الفلسفة و(مرحلة حكم الرئيس محمد حسنى مبارك 1981- 2008):

أ- مناهج الفلسفة والمرحلة الأولى من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك:

نتيجة لما شهدته فترة الثمانينيات من تحولات سياسية، واجتماعية، واقتصادية متنوعة؛ كتصحيح مصر علاقتها بالدول العربية، وحل قضية طابا، واسترداد الحقوق الوطنية؛ من خلال التفاوض، واستقرار الأوضاع فى العالم العربي؛ بإعلان الحرب الباردة، وظهور الصراع العربي فى منطقة الخليج (آمال أندراوس،2004: 249).

ونلاحظ تأثير تلك التحولات فى توجيه المواد الفلسفية؛ بما يتلاءم مع هذه التطورات؛ فنجد مناهج التربية الوطنية قد سايرت هذه التغيرات الجديدة؛ بإضافة موضوعات حول جهود استرداد مصر لطابا، والجهود المبذولة؛ لدعم السلام، واسترداد الحقوق بالسلام. ونتيجة لتعميق مفهوم الوحدة الوطنية بين المسلمين، والأقباط، وكذلك حرية المرأة، ودورها فى المجتمع، والمساواة بينها، وبين الرجل؛ فقد ظهرت هاتان القضيتان فى مقرر التربية الوطنية بإجراء بعض التعديلات، فضلاً عن بعض الشخصيات الجديدة القبطية؛ مثل: مكرم عبيد، ومن الشخصيات النسائية؛ مثل:عائشة عبد الرحمن (عبد العظيم رمضان وآخرون،2005).

وفيما يتعلق بمنهج الفلسفة فقد غُير المنهج منذ عام 1988، واستمر حتى 1994 وعُنون الكتاب بـ: "الفلسفة، ومشكلات الإنسان" تأليف: "سماح رافع محمد، ومحمد مصطفي البسيوني"، ومراجعة "محمد أبو الوفا التفتازاني"، مع ملاحظة إدخال بعض التعديلات عليه فى شكل الغلاف الخارجى للكتاب، فضلا عن موضوعاته الداخلية.

وقد تضمن هذا الكتاب الدعوة لبعض المبادئ التى نادى بها الرئيس مبارك فى هذه الفترة؛ وبخاصة فيما يتعلق بالسلام العالمى، وانعكس ذلك على منهج الفلسفة؛ بتوضيح دور الفلسفة فى تحقيق السلام، وتدعيمه؛ بإبراز دور بعض الفلاسفة- فى مختلف العصور- ودعوتهم للسلام العالمى.

ب- مناهج الفلسفة والمرحلة الثانية من حكم الرئيس مبارك (1991-2008):

تأثرت مناهج الفلسفة فى هذه المرحلة بالحديث عن قضايا المرأة، ودورها الاجتماعى، والسياسي فى المجتمع، كذلك تأثرت بقضايا الديمقراطية، والحرية التى شهدتها مصر فى الآونة الأخيرة؛ وتمثل هذا التأثر فى إدراج منهج جديد للفلسفة؛ كمستوى رفيع (خاص) عام 1992- لا يزال مستمراً حتى الآن- عُنون بـ:"دراسات

فلسفية"؛ تأليف: "أميرة حلمي مطر، وإمام عبد الفتاح إمام، وسعيد إسماعيل علي" بمعدل حصة واحدة أسبوعيا (محمد سعيد زيدان، 1999 :115).

فقد جاء هذا المنهج ملاءماً فى كثير من موضوعاته لبعض المبادئ التى برزت الدعوة إليها فى تلك المرحلة؛ خاصة فيما يتعلق باحترام المرأة، وحريتها فى العمل، ومنع التمييز ضدها، وامكانية تقلدها مختلف الوظائف حتى السياسية منها، كذلك تضمن وحدة كاملة عن النظم السياسية الديمقراطية، والتأكيد على أن مصر تتمتع بنظام ديمقراطى، وتعدد حزبى؛ أدى إلى تمتعها بحرية لم تشهدها من قبل.

وفيما يتعلق بمنهج الفلسفة، ومشكلات الإنسان (المستوى العام)؛ فقد استقر على حاله مع إجراء تعديلات عليه عام 1994/ 1995؛ حيث دُمج كتابى الفلسفة، والمنطق فى كتاب واحد سمى: "الفلسفة، والمنطق- الفلسفة، ومشكلات الإنسان" لنفس المؤلفين السابقين، وقد أشرف على الدمج "محمود أبو زيد، وآخرون"؛ وهو الكتاب الذى يدرس حاليا فى المرحلة الثانوية.

وطبقا للنظام الحديث صار مقرر الفلسفة، والمنطق اختيارياً لطلاب المرحلة الثانوية؛ بمرحلتيها: الأولى، والثانية لمن يرغب فى اختيارها من القسمين: الأدبى، والعلمي (مناهج المرحلة الثانوية (التعليم العام)، 2006/2005 : 379-381).

ونتيجة للاهتمام بتنمية مهارات التفكير المختلفة من خلال المناهج الدراسية؛ برزت الدعوة إلى تنمية مهارات التفكير المختلفة؛ ومنها مهارات التفكير الفلسفى؛ من خلال تدريس الفلسفة، وإبراز قيمتها فى إعداد الطلاب؛ لمواجهة ظروف الحياة المتغيرة. ويُعد مؤتمر أحوال التعليم الفلسفى فى مصر الذى عقد فى المجلس الأعلى للثقافة فى 1-2 أبريل لعام 1998 برئاسة "محمود أمين العالم" الذى كان من بين بنوده- وهو البند العاشر- ضرورة التمهيد لدراسة الفلسفة، والمنطق، والفكر العلمي فى الصفوف الثالث الإعدادى والأول والثانى الثانويين؛ وهو ما يحدث فى كثير من الدول المتقدمة التى يبدأ بعضها هذه الدراسة من مرحلة أسبق من المرحلة الإعدادية؛ ونتج عن ذلك أن تقرر تدريس مقرر للفلسفة لطلاب الصف الأول الثانوى لأول مرة فى تاريخ تدريس الفلسفة فى مصر بعد أن كانت مقصورة على طلاب السنة النهائية من المرحلة الثانوية. وفي عام 1999 قرر علي طلاب الصف الأول الثانوي مقرر للفلسفة سمى بـ: "مبادي الفلسفة، والمنطق، والتفكير العلمي" تأليف:"قدرية إسماعيل، وإسماعيل عبد العزيز، ورأفت علي عثمان"؛ بمعدل حصة واحدة أسبوعيا.

وقدُورد فى مقدمة هذا الكتاب "إنه من أجل بناء الإنسان المصري؛ بما يؤهله لأن يكون إنساناً حضارياً قادراً على استيعاب متطلبات العصر، والتعايش مع النظم الحاكمة فيه؛ وخاصة فى ظل العولمة بأشكالها: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية كان هذا المقرر الدراسى "مبادئ الفلسفة، والمنطق، والتفكير العلمي" الذى يكشف- بحق- عن فكر

تربوى أصيل يهدف إلى إحداث تنمية فكرية؛ عن طريق تدريب الطالب على التفكير السليم الحر، والمنطقى، والعلمي" (قدرية إسماعيل،2000/1999: 5).

ويظهر من خلال المقدمة أن هذا المقرر قد وضع لسبب مهم ورئيس؛ هو تكيف الطلاب مع ظروف العصر، ومقتضياته التى فرضتها العولمة؛ وهى سمة أساسية لهذه الحقبة الحالية، وللتعايش مع النظم الحاكمة فيه، ويلاحظ أن الجزء الأول من هذا الهدف يتلائم مع طبيعة الفلسفة؛ من حيث أنها تتلاءم مع طبيعة العصر، وتعكس ما يدور به من وقائع، وأحداث، ولكن ما علاقة هدف التعايش مع نظم الحكم بالفلسفة؟! فالتعايش مع نظم الحكم موضوعات تلتزم بها مقررات التربية السياسية، وليست الفلسفية. ونتيجة لكم الأخطاء التى وردت فى محتوى هذا المقرر شكلاً، ومضمونا؛ فقد تعرض لانتقادات عنيفة من جانب قطاع كبير من المفكرين وأساتذة الفلسفة، و قد أجمل مراد وهبة مجموعة من الملاحظات (الأخطاء العلمية، والمنطقية) وأرسلها بخطاب مرفق إلى وزير التربية والتعليم- وقتها- وطالب بتعديله، أو تغييره.

ولذلك لم يستمر هذا المقرر، وعُقدت مسابقة لتأليف مقرر جديد يحمل نفس العنوان السابق، ولكن يتلافى العيوب السابقة، وفاز الكتاب الذى ألفه كمال نجيب، ومحمود أبوزيد، وحليم تادرس"، ودُرس بمعدل حصة واحدة أسبوعيا.

وقد كُتب فى مقدمة هذا الكتاب ما يبرر سرعة تغيير الكتاب السابق واستبدال الكتاب الحالى- الذى لا يزال مستمرا حتى الآن- به؛ ونصه كالآتي: "إنه فى ضوء توجيهات الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم بضرورة مراجعة الكتب المدرسية دورياً، وتنقيح مادتها الدراسية، وإزالة الحشو، والزيادة؛ بهدف التخفيف على أبنائنا الطلاب دون الإخلال بالمادة العلمية، والمستوى العلمي المستهدف؛ فقد روجع هذا الكتاب من قبل لجنة متخصصة؛ بما يجعل المادة أكثر استيعاباً، ومحققة للأهداف التربوية التى وُضع الكتاب فى ضوئها" (كمال نجيب وآخرون، 2006/2005:ب،ج).

وقد تضمن هذا المقرر مجموعة من الموضوعات؛ منها موضوعات تستوعب الظروف المجتمعية الجديدة التى يمر بها المجتمع المصري كالعولمة وتداعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها من مظاهر إيجابية، وسلبية.

وقد مر هذا المنهج بتعديلات عديده فى محتواه، وساعات تدريسه؛ ففى عام 2004 تم تجزئة الكتاب إلى كتابين منفصلين على أن يتضمن كل كتاب فصلاً دراسياً، ويحوى فصلا من كل قسم: (الفلسفة، والمنطق، والتفكير العلمي). وقد أُجرى تعديل على الكتاب تناول الحذف، والإضافة. وتكونت لجنة التعديل من "محمود أبو زيد، وفؤاد أحمد محمد عثمان، ورفعت السيد على، وعايدة محمود إبراهيم عامر".هذا وقد عاد الكتاب لسيرته الأولى مرة أخرى بدلاً من الكتابين المنفصلين من العام الدراسى 2006/2005 (زينب

سالم محمد غالى، 2005 :43). وفى العام الدراسى 2007/2006 تقرر تقسيم المواد الدراسية التى يدرسها الطالب فى الصف الأول الثانوى إلى مجموعتين هما (فلسفة- فيزياء- جغرافيا)، أو (تاريخ- أحياء- كيمياء) على أن يختار الطالب إحدى المجموعتين فى الفصل الدراسي الأول، والمجموعة الأخرى فى الفصل الدراسي الثاني؛ أى: أن الطالب يدرس مقر الفلسفة بأكمله؛ فينتهى منه فى أحد الفصلين الدراسيين (أميرة جمال الدين عبد الفتاح، 2007 : 70).

خاتمة وتعقيب: هذا هو تطور تاريخ مناهج الفلسفة فى مصر منذ إدراجها بالتعليم الثانوى العام عام 1938 حتى الآن فى ضوء التطورات المجتمعية التى مر بها المجتمع الصرى خلال نفس الفترة. ومن العرض السابق يتضح ما يلى:-

- قصر تعليم الفلسفة على طلاب شعبة الآداب دون سواهم؛ باستثناء منهج الثقافة الاجتماعية الذى قُرر على طلاب الصف الثانى الثانوى بعد الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958.
- عدم استقرار تعليم الفلسفة؛ لعدم وضوح أهدافها، وعدم ملاءمتها لطبيعتها.
- التغييرات التى أُجريت على مناهج الفلسفة تغييرات شكلية تمت فى عزلة عن البحوث التربوية الخاصة بمجال مناهج، وطرق تدريس الفلسفة.

قائمة المراجع

1. إبراهيم مدكور، ويوسف كرم (1945): **دروس فى تاريخ الفلسفة (لطلاب السنة التوجيهية)**، القاهرة: المطبعة الأميرية.
2. أحمد نجيب الهلالى (1935): **التعليم الثانوى- عيوبه ووسائل إصلاحه**،القاهرة: مطبعة وزارة المعارف العمومية.
3. آمال اندراوس (2004): **السياسات التعليمية فى مصر**، القاهرة: دار فرحة للنشر.
4. أميرة جمال الدين (2007): فعالية الأمثال الشارحة- كمنظمات متقدمة فى تنمية المفاهيم الفلسفية لدى طلاب المرحلة الثانوية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية جامعة حلوان.
5. أنور مغيث (1997): **التعليم والتطرف (ملاحظات حول منهج الفلسفة للثانوية العامة) فى:التعليم وتحديات الهوية القومية**، القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة.
6. توفيق الطويل، وآخرون (1956/55): **مسائل فلسفية – أول- للسنة الثانية الثانوية**، القاهرة:دار القاهرة للطباعة.
7. توفيق الطويل، وآخرون (1956/55): **مسائل فلسفية – ثان- للسنة الثالثة الثانوية**، القاهرة: دار القاهرة للطباعة.
8. حليم فريد تادرس (1998): مقررات ومناهج وكتب الفلسفة والمنطق فى التعليم الثانوي المصرى (دراسة تحليلية نقدية مقارنة)، دراسة مقدمة إلى: **مؤتمر أوضاع التعليم الفلسفى فى مصر**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 1-2 إبريل.

9. زكريا إبراهيم (1962): **مبادئ الفلسفة والأخلاق للصف الثالث الثانوى**، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
10. زكريا إبراهيم ، وآخرون (1964): **الثقافة الاجتماعية للصف الثاني الثانوي: الفرع العلمى**، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
11. زكى نجيب محمود، وأخرون (1980): **مسائل فلسفية للصف الثالث الثانوي**، القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.
12. زينب سالم محمد (2005): فعالية الألغاز المنطقية فى تنمية مهارات التفكير والاتجاه نحو مادة الفلسفة بالصف الأول الثانوى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية جامعة حلوان.
13. سعيد إسماعيل على (2005): **التعليم فى ظلال ثورة يوليو 1952**، القاهرة، عالم الكتب.
14. سعيد إسماعيل علي (1972) : **دراسات في التربية والفلسفة**، القاهرة: عالم الكتب.
15. سعيد إسماعيل علي (1972) **:تدريس المواد الفلسفية**، القاهرة :عالم الكتب.
16. سماح رافع محمد (1976): **تدريس المواد الفلسفية في التعليم الثانوي" طرقه- وسائله- إعداد معلميه"** ، القاهرة: دار المعارف.
17. السيد محمد شريف، وآخرون (1957): **دليل المعلم إلى كتاب مسائل فلسفية ثان للصف الثالث الأدبى**، القاهرة: مؤسسة التعاون للطبع والنشر.
18. عبد العظيم رمضان، رؤوف عباس،أحمد زكريا (2005)**: التربية الوطنية (مصر ودورها الحضارى) للصف الأول الثانوي**، القاهرة: مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
19. فتحية جسنى (1983): تطوير منهج الفلسفة للصف الثالث "أدبي" دراسة تقويمية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية: جامعة الإسكندرية.
20. فتحية حسنى (1980): "أثر تدريس وحدة فى التربية القومية للصف الثاني الإعدادي على تحقيق بعض الأهداف المعرفية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية: جامعة الاسكندرية.
21. كمال نجيب، وآخرون(2005): **مبادئ الفلسفة والمنطق والتفكير العلمى للصف الأول الثانوي**، القاهرة: دار التوفيقية للطباعة.
22. كمال نجيب، وكمال درة (2000) :**تدريس المواد الفلسفية**، الإسكندرية: نور للكمبيوتر والطباعة.
23. محمد ظاظا (1976): **فى تدريس الفلسفة**، القاهرة: كلية التربية جامعة عين شمس.
24. محمد خميس عبد الرؤوف (2004): أثر تدريس وحدة مقترحة في الفلسفة علي تنمية التفكير الفلسفي والاتجاه نحو الفلسفة لدى طلاب كلية التربية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية:جامعة الاسكندرية.
25. محمد سعيد زيدان (1999): **تنمية التفكير الفلسفي: دراسة تربوية**، الطبعة الأولي، القاهرة: سفير للإعلان والنشر.
26. محمد سعيد زيدان (2003) :**علم الاجتماع وتنمية الوعى الاجتماعى لطلاب المرحلة الثانوية**، القاهرة: سفير للإعلان والنشر
27. محمد سليمان شعلان، يوسف خليل يوسف (1971): **أيديولوجية جمال عبد الناصر، ومفاهيمها فى التربية والتعليم**، القاهرة: مكتبة غريب.

28. محمود أبو زيد (1978): جدوى تدريس الفلسفة- كمادة دراسية- فى تحقيق وظيفة المدرسة الثانوية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية: جامعة عين شمس.
29. محمود أبو زيد، فاطمة طلبه (دون تاريخ): **طرق تدريس المواد الفلسفية**، القاهرة: دون دار نشر.
30. المركز القومى للبحوث التربوية (1975): **المناهج المطورة للمواد الفلسفية فى التعليم العام**، استنسل، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
31. وزارة التربية والتعليم (1962): **مناهج الدراسة الموحدة للمرحلة الثانوية العامة**، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
32. وزارة التربية والتعليم (1964): **أهداف تدريس الفلسفة فى المرحلة الثانوية وبعض وسائل تحقيقها**، إعداد نائب وزير التربية والتعليم محمد على، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
33. وزارة التربية والتعليم (1964): **دليل الفلسفة والمنطق وعلم النفس والاجتماع والمجتمع، والثقافة الاجتماعية**، الجمهورية العربية المتحدة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
34. وزارة التربية والتعليم (1969): المناهج المشتركة فى المرحلة الثانوية بين دول ميثاق طرابلس، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
35. وزارة التربية والتعليم (1974): **المقررات الدراسية للصف الثالث الثانوى العام (العلمى والأدبى) فى المواد ذات المستويين العام والخاص للعام الدراسى 1975/1974**، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم.
36. وزارة التربية والتعليم (2006/2005)**: مناهج المرحلة الثانوية (التعليم العام)**، القاهرة: مطبعة المدينة.
37. وزارة المعارف العمومية (1948): **التفتيش العام للفلسفة بوزارة المعارف العمومية (المؤتمر الأول لتدريس المواد الفلسفية)**، القاهرة: المطبعة الأميرية.
38. يحى هويدى (1986): **نحو الواقع (مقالات فلسفية)**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.